

< دانا الفقيه

اقتصادية
+965 2259 5373, danafakir@nbk.com

< نمر كنفاني

اقتصادي أول
+965 2259 5365, nemrkanafani@nbk.com

الاقتصاد الكلي

البحرين: مرونة القطاع غير النفطي تدعم الاقتصاد

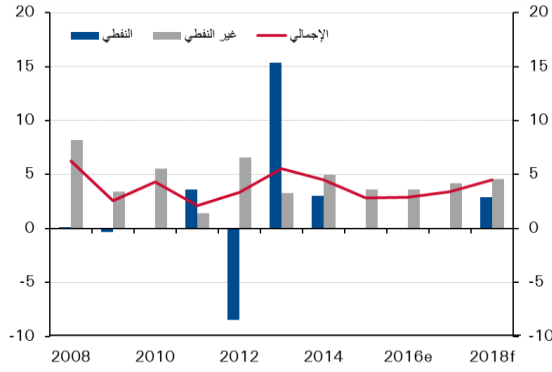
الآفاق والتوقعات

- توقعات بارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ حتى العام ٢٠١٨ على خلفية متانة الاقتصاد غير النفطي.
- توقعات بقوة النمو غير النفطي إثر ارتفاع مستويات الاستثمار وبالأخص في قطاع البناء والتشييد.
- التضخم سيشهد ثباتاً في العام ٢٠١٧ ويرتفع لاحقاً في ٢٠١٨.
- توقعات بتقلص العجز في الميزانية وبقائه رغم ذلك مرتفعاً عند ١٥٪ و١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي وذلك إثر قوة مستويات الإنفاق الحكومي.
- توقعات بتراجع ضغوطات السيولة المصرفية تدريجياً تماشياً مع تعافي نمو الودائع.

توقعات بتسارع تدريجي في الاقتصاد الحقيقي تماشياً مع استقرار زخم القطاع غير النفطي

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

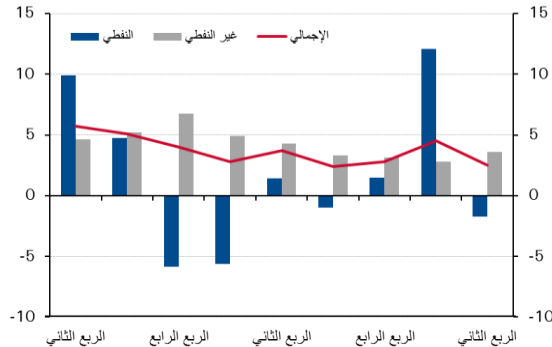
(% النمو السنوي، *توقعات)



المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربع سنوي

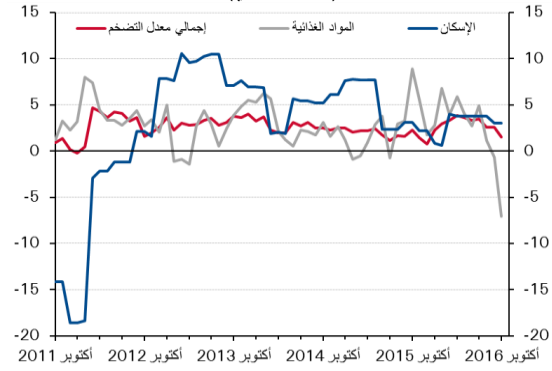
(% النمو السنوي، *توقعات)



المصدر: مجلس التنمية الاقتصادية

الرسم البياني ٣: التضخم في أسعار المستهلك حسب القطاع

(% النمو السنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

من المتوقع أن يرتفع نمو الاقتصاد البحريني بصورة تدريجية في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ على خلفية قوة مستويات نشاط القطاع غير النفطي. إذ يتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٣,٤٪ و٤,٢٪ في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي من نسبة تقدر عند ٢,٩٪ في العام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يحافظ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي على ركود نشاطه في ٢٠١٧ إثر ثبات مستويات الإنتاج لا سيما بعد قرار اتفاقية منظمة أوبك لخفض الإنتاج. ونتوقع أن يتسارع النمو في هذا القطاع قليلاً في العام ٢٠١٨ تماشياً مع تسارع الإنتاج. ومن المتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي تدريجياً من ٣,٦٪ في العام ٢٠١٦ إلى ٤,٢٪ في ٢٠١٧ وإلى ٤,٥٪ في ٢٠١٨ نتيجة ارتفاع مستويات الاستثمار لاسيما في قطاع البناء والتشييد.

وشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تعافياً في الربع الأول من العام ٢٠١٦ مقارنة بأدائه في الربع الرابع من العام ٢٠١٥ متسارعاً إلى ٤,٥٪ على أساس سنوي. إلا أن هذا التسارع قد جاء غالباً نتيجة القفزة غير الاعتيادية التي شهدتها نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي. إذ تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مجدداً إلى ٢,٥٪ على أساس سنوي بعد تراجع نشاط الاقتصاد النفطي الحقيقي بواقع ١,٧٪ على أساس سنوي.

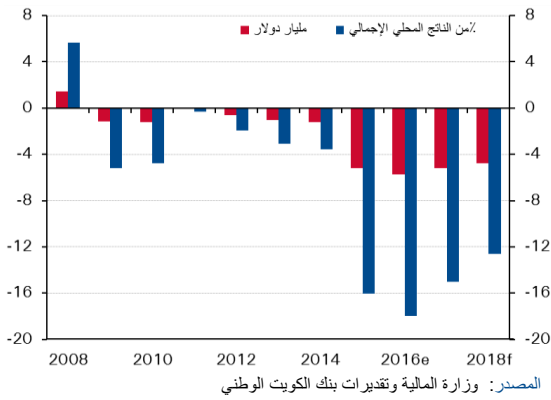
وفي المقابل، ارتفع نمو الاقتصاد غير النفطي الحقيقي من ٢,٨٪ على أساس سنوي

التوقعات الاقتصادية

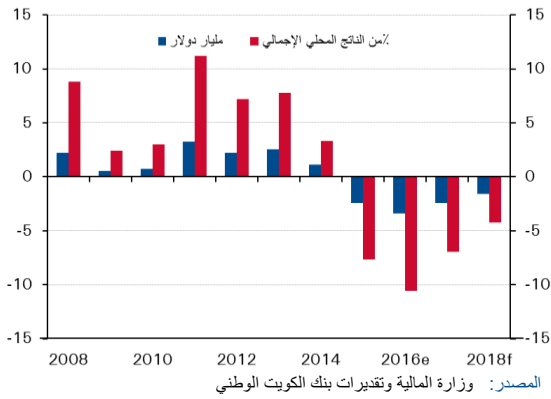
	٢٠١٥	*٢٠١٦	*٢٠١٧	*٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	٣٢	٣٢	٣٥	٣٨
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٤,٢
- القطاع النفطي	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٢,٩
- القطاع غير النفطي	٣,٦	٣,٦	٤,٢	٤,٥
التضخم	١,٨	٢,٥	٢,٥	٣,٠
الميزانية	١٦,١-	١٨,٠-	١٥,٠-	١٢,٦-
الناتج المحلي				

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني
*توقعات

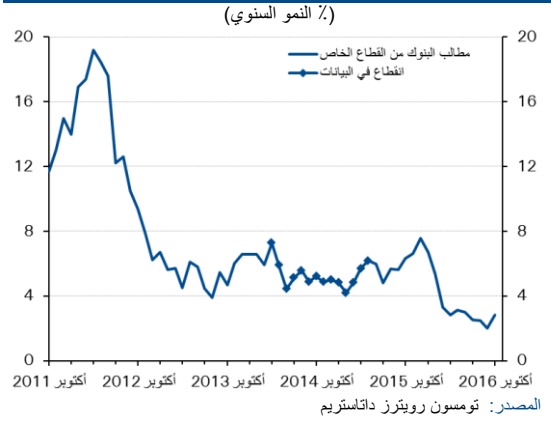
الرسم البياني ٤: الميزان المالي



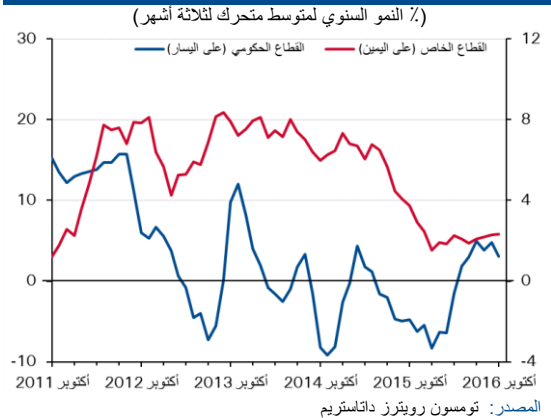
الرسم البياني ٥: ميزان الحساب الجاري



الرسم البياني ٦: مطالب البنوك من القطاع الخاص



الرسم البياني ٧: الودائع



إلى ٣,٦٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام ٢٠١٦، مما ساهم في دعم التراجع في نشاط القطاع النفطي. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أعلى معدل نمو سنوي في الربع الثاني من العام ٢٠١٦، وذلك بفضل سرعة لجوء السلطات إلى المنح الخليجية ما ساهم بدوره في دعم الاستثمار. حيث تعهدت دول مجلس الخليج باستثمار ١٠ مليار دولار في البحرين خلال عشر سنوات، كما تعهدت البحرين بدورها أن تخصص تلك الاستثمارات نحو تنمية البنية التحتية والإسكان.

توقعات باستقرار معدل التضخم في العام ٢٠١٧ وارتفاعه في ٢٠١٨

ارتفع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك خلال معظم النصف الأول من العام ٢٠١٦ بعد خفض الدعم في مكون المواد الغذائية ومكون خدمات المسكن، بما دفع معدلات التضخم في هذين المكونين إلى الارتفاع. إلا أنه يبدو أن الآثار الأولية لخفض الدعم قد بدأت في التلاشي نتيجة تباطؤ التضخم في مكونات الإسكان وتراجع أسعار المواد الغذائية، حيث ارتفع معدل التضخم إلى أعلى مستوى عند ٣,٨٪ على أساس سنوي في أبريل، في حين استقر في أكتوبر عند ١,٥٪.

وعلى الرغم من هذا التباطؤ في التضخم مؤخراً، إلا أننا نتوقع أن يسجل متوسط التضخم ارتفاعاً بسيطاً ليصل إلى ٢,٥٪ في العام ٢٠١٦، نظراً لارتفاعه خلال النصف الأول من السنة. ونتوقع أن يظل متوسط التضخم السنوي عند مستوى ٢,٥٪ في العام ٢٠١٧ بدعم من استقرار التضخم في الإسكان والمواد الغذائية. بينما نتوقع أن يواجه التضخم العام بعض الضغوطات في العام ٢٠١٨ لا سيما مع ضريبة القيمة المضافة التي تعتمدها سلطات دول مجلس التعاون الخليجي فرضها.

توقعات بتراجع العجز المالي وبقاء مرتفعاً

من المتوقع أن تسجل البحرين أكبر عجز مالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ومع توقعات بلوغ سعر التعادل عند ما يقارب ١٢٠ دولاراً للبرميل وحفاظ مستويات الإنفاق على قوتها، من المتوقع أن يتراجع العجز المالي للناتج المحلي الإجمالي قليلاً من ١,٨٪ في العام ٢٠١٦، إلى ما يقارب ١,٥٪ و ١,٣٪ في ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي.

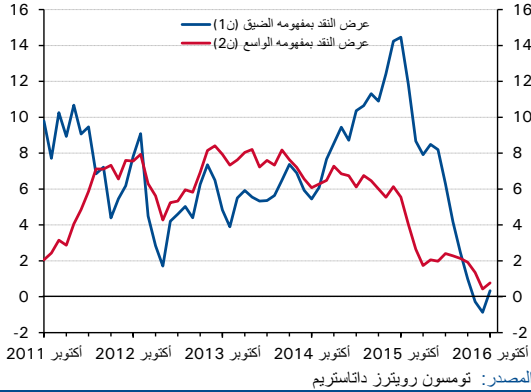
لا تزال البحرين تعتمدها فرض الإصلاحات المالية تماشياً مع مقترحات صندوق النقد الدولي للعمل على دعم العجز المالي. وقد تركزت جهود خفض الإنفاق على الدعم، في حين ظلت مستويات الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والمشروعات التنموية نتيجة دورها التحفيزي مستقرة إجمالاً. وقد ألغت الحكومة الدعم على اللحوم ومشقاتها في أغسطس من العام ٢٠١٥. ووافق مجلس الوزراء في ديسمبر من العام ذاته على نظام تسعير جديد للديزل والكيروسين ووقود الطائرات، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من تكلفة الدعم ويعكس زيادة الأسعار في باقي دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أفضل. وفي النصف الأول من العام ٢٠١٦ أقرت السلطات إلغاء الدعم على الخدمات.

وقد يتم تطبيق المزيد من خفض الدعم مستقبلاً للحد من ارتفاع مستوى الدين إلا أن خفض الإنفاق لا يزال تحدياً قائماً أمام السلطات لا سيما أن أكثر المناطق الحساسة سياسياً في الإنفاق تتمثل في الدعم والرواتب الحكومية والتي تمثل ثلثي إجمالي الإنفاق الحكومي.

ونظراً لتوقع استمرار ارتفاع عجز الموازنة على الرغم من تقليص الدعم، قد تواصل البحرين توجدها نحو اسواق السندات المحلية والدولية للمساعدة في تمويل العجز. وفي العام ٢٠١٥، قامت البحرين بإصدار سندات بقيمة إجمالية بلغت ٦ مليار دولار، من ضمنها ١,٥ مليار دولار في هيئة سندات دين دولية. وفي العام ٢٠١٦، طرحت البحرين سندات بقيمة ٣,٤ مليار دولار، من ضمنها سندات دولية بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي. لذا فمن المتوقع أن تظل نسبة الدين في حدود ٦٠٪.

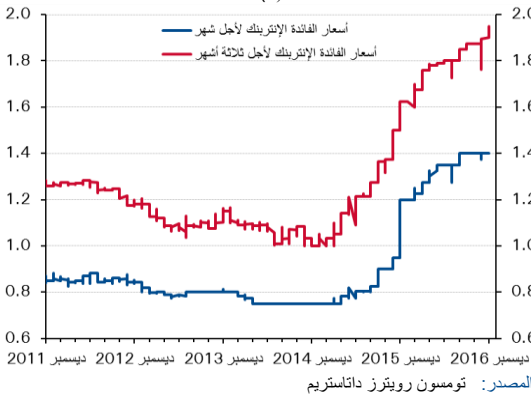
الرسم البياني ٨: عرض النقد

(% النمو السنوي لمتوسط متحرك لثلاثة أشهر)



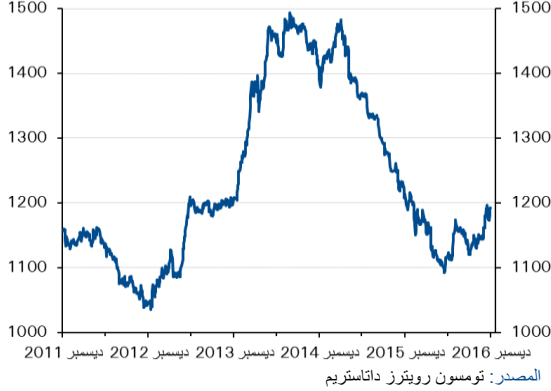
الرسم البياني ٩: أسعار الفائدة

(%)



الرسم البياني ٩: مؤشر بورصة البحرين

(% المؤشر الرئيسي)



من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦.

وقد أدت المخاوف من العجز المالي والديون إلى موجة تخفيض للتصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للبحرين. إذ قامت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني في شهر يونيو تماشياً مع الوكالتين الكبريتين الأخرتين بتخفيض التصنيف الائتماني طويل الأجل للبحرين إلى ما دون درجة الاستثمار. كما خفضت وكالة ستاندرد ان بورز تصنيف البحرين الائتماني من إلى مستوى أقل من السابق BB إلى BB- في ديسمبر. ومما لا شك فيه ان هذه التخفيضات قد صعبت من مهمة الحكومة على التفاوض للحصول على صفقات سندات أفضل.

من المتوقع ان تتحسن مستويات السيولة عند البنوك على مدى العامين القادمين

بعد عودة البنك المركزي البحريني لنشر البيانات، تشير البيانات الأخيرة إلى تباطؤ في نمو مطالب البنوك من القطاع الخاص خلال معظم العام ٢٠١٦ إثر تراجع الإيرادات النفطية ليستقر في أكتوبر عند أقل مستوى منذ عدة سنوات عند ٢,٨٪ على أساس سنوي. ونتوقع أن يتحسن النمو خلال العام ٢٠١٧ والعام ٢٠١٨ على خلفية تعافي أسعار النفط مع تسارع الطلب على الاقتراض لا سيما في قطاع البناء والتشييد.

كما تأثر نمو إجمالي الودائع سلباً بالتراجع المستمر في الايداعات الحكومية. حيث استمرت الودائع الحكومية في الانكماش نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية وارتفاع مستويات الانفاق الحكومي. حيث تشير البيانات الأخيرة إلى تراجع الودائع الحكومية من ٤,٨٪ على أساس سنوي في سبتمبر إلى ٣,٠٪ على أساس سنوي في أكتوبر. كما ظل نمو وودائع القطاع الخاص متدنياً أيضاً عند ٢,٣٪ على أساس سنوي. إلا أنه من المتوقع أن يتعافى إجمالي نمو الودائع على المدى المتوسط في ظل تعافي أسعار النفط ونشاط إصدار السندات ما سيساهم بدوره في تحسين السيولة وتخفيف الضغوطات على القطاع المصرفي.

وشهد نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) تباطؤاً في العام ٢٠١٦ وظل كذلك في الربع الرابع من العام ٢٠١٦ ما أدى إلى ارتفاع أسعار فائدة الإئتمانيك إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات خلال العام. وقد بلغ نمو عرض النقد (ن٢) خلال أكتوبر أقل مستوياته منذ سبع سنوات تقريباً عند ٠,٨٪ على أساس سنوي.

وشهدت أسعار فائدة الإئتمانيك لأجل الشهر و الثلاثة أشهر ارتفاعاً حاداً في العام ٢٠١٦ لاسيما بعد رفع أسعار الفائدة الفيدرالية بواقع ٢٥ نقطة أساس في ديسمبر والذي جاء على أعقابها رفع في سعر فائدة بنك البحرين المركزي بواقع ٢٥ نقطة أساس. إذ لغاية منتصف ديسمبر كانت أسعار الفائدة قد ارتفعت بواقع ٥٠ نقطة أساس و٤٥ نقطة أساس على التوالي منذ بداية السنة المالية. ولكن من المتوقع أن تتراجع أسعار فائدة الإئتمانيك عن مستوياتها المرتفعة تدريجياً تماشياً مع التوقعات بتراجع ضغوطات السيولة خلال العامين القادمين وركود التأثير الأولي لارتفاع أسعار الفائدة الرئيسية على المدى القريب.

سوق الأوراق المالية يتحسن قليلاً مع تعافي أسعار النفط

سجل مؤشر سوق البحرين العام مكاسباً بحلول نهاية العام ٢٠١٦ كغيره من أسواق المنطقة وذلك على خلفية تعافي أداء أسواق النفط العالمية وتحسن ثقة المستثمر.

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353